الفصل السادس عشر

أنا والتنظيم النقابى .. وعائلة أبو سديرة

حكاية النقابة تكشف بحد ذاتها عن فساد دولة، تغلغلت داخلها شبكات الفساد والمصالح غير القانونية، ونجحت فى اختراق جميع المؤسسات التشريعية والقضائية والنقابية، والأخطر نجاحها فى اختراق أجهزة الرقابة الحساسة (الرقابة الإدارية ـ مباحث الأموال العامة)، أو الأجهزة الأمنية السياسية (كمباحث أمن الدولة ـ وهيئة الأمن القومى).

ولا أدرى لماذا قررت أو أُجبَرت على النزول مرة أخرى إلى ساحة التمثيل النقابى للموظفين فى الجهاز، خاصة بعد تجربتى المُرَّة مع هؤلاء الأشخاص أنفسهم فى «جمعية النشاط الاجتماعى» عامى ١٩٨٨ و١٩٨٩، والتآمر الذى جرى لفصلى من مجلس إدارتها، وصمت الناس أصحاب المصلحة الذين قدمت إليهم ما لم يقدمه أحد من بقية أعضاء مجلس إدارتها منذ سنوات طويلة، مثل استخراج أكثر من أربعمائة بطاقة لدخول مسارح القطاع العام بتخفيض، وتنظيم مصيف «مرسى مطروح» بأسعار غير مسبوقة بالتعاون مع المجلس الأعلى للشباب والرياضة، وغيرها من الخدمات، برغم الطعنات الجارحة والمؤلمة التى كنت أتلقاها من بقية أعضاء مجلس إدارة تلك الجمعية، حتى وصل التدنى الأخلاقى بالسيدة عضو مجلس الإدارة (س. ع) ربيبة عضو مجلس الشعب عن الحزب الوطنى بمدينة نصر «السيدة ثريا لبنة» بنشر الشائعات بشأن أستغلالى لصور السيدات بالجهاز لأغراض شخصية بدلًا من استخدامها فى استخراج كارنيهات المسارح.

لدى الموظفين يكاد يتساوى المتفانى من أجلهم مع النصابين والمحتالين عليهم، والمتسلقين على أكتافهم، والمتكسبين من وراء تمثيلهم، والنماذج فى هذا كثيرة لعل أبرزها السيدة (س. ع) ومن على شاكلتها، وأنا ومن يناصرنى من جهة أخرى.

لقد أصبحت فى نظر كثير من الموظفين مجرد الموظف المشاغب، أو المشاكس، وليس المدافع عن مصالحهم وحقوقهم، فكانوا يأتون إلىَّ فى مشاكلهم ومصائبهم،

يقذفون بها فى وجهى، ويتركوننى ثم يذهبون، ويتفرجون، فإذا جد الجد، وتحولت المعركة بينى وبين الوزير أو غيره من القيادات الإدارية المتعسفة، إلى نار وتحقيقات، ونيابة إدارية، يتوارون فورًا عن الأنظار، كأن الأرض ابتلعتهم، ويصل الأمر إلى حد تجنب إلقاء تحية الصباح أو المساء، إذا ما التقينا مصادفةً، خوفًا من أن تصل هذه التحية إلى الوزير.

تصوروا إلى أى حد هذا المستوى الأخلاقى للموظفين ..؟

لقد بدأت الدورة النقابية الجديدة (١٩٩٧ – ٢٠٠١)، بانتخابات على مستوى اللجان النقابية التى تزيد عن أربعين ألف لجنة قاعدية فى نوفمبر عام ١٩٩٦.

وأثناءها رأيت كيف تشترى أصوات الموظفين ـ خاصة السعاة والحرفيين وحملة المؤهلات المتوسطة ـ عبر الأموال والهدايا، وبعض الخدمات الشخصية المحدودة و بعض الوعود الكاذبة.

وبرغم الحرب الضروس التى دارت رحاها ضدى، حيث تكتلت جماعات الفساد والحزب الوطنى، وعناصر الأمن وعملاء الإدارة، فى محاولة مستميتة من أجل إسقاطى، فقد نجحت بنسبة أصوات مرتفعة، لم يقلل منها سوى التلاعب الذى جرى فى صندوق العاملين فى فرع الجهاز بالإسكندرية وعددها مائة صوت، حيث حصلت منها على أربعة وثلاثين صوتًا فقط، وهكذا جاء ترتيبى الثالث فى أصوات الناجحين فى تلك الانتخابات.

ومن لم يدرك طبيعة التنظيم النقابى فى أوساط الموظفين، فإن غالبية المرشحين لهذا التنظيم تتقدم إلى هذا المعترك، ليس من زاوية الدفاع عن مصالح الموظفين زملائهم، وإنما من أجل تحقيق أهداف مختلفة تمامًا، فبعضهم يتقدم على أمل تحقيق منفعة مالية مباشرة من خلال تنظيم الرحلات (مصايف ـ رحلات حج ـ رحلات عمرة

ـ وغيرها)، والحصول من ورائها على العمولة المقررة من جانب شركات الرحلات والسياحة إلى المنظمين لها، وبعضهم يحترف تنظيم معارض لبيع السلع المعمرة، والحصول أيضًا على العمولات الخفية من الشركات سواء كمبلغ لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة، أو كنسبة من المبيعات أو غيرها، وبعضهم الثالث يهدف إلى تحصين وضعه الوظيفى، حيث يضمن القانون للعضو النقابى الحصول على تقرير كفاية سنوية (ممتاز) طوال فترة عضويته النقابية، حتى لو كان غير كفء. وبعضهم الأخير يهتم بفكرة «الوجاهة» أو «البريستيج» berestage، وإمكانية الترقى الوظيفى، أو على المستويات الأعلى فى العمل الحزبى أو الإدارى.

لقد تضمن برنامجى الانتخابى وعدًا بمحاولة حل مشكلتين أساسيتين، يعانى منها العاملون بالجهاز، إلى جانب مشكلات فرعية أخرى عديدة.

كانت المشكلة الأساسية الأولى هو استعادة «دار الحضانة» لأبناء العاملين والعاملات بالجهاز، التى ظلت موجودة منذ منتصف الستينيات، حتى حدث زلزال أكتوبر عام ١٩٩٢، وقام رئيس الجهاز السابق (د. حسين كاظم)، بعد أن جرى شحنه من جانب القيادات الإدارية الوسطى والعليا ضد وجود «دار الحضانة» عبر عدة سنوات، فى إطار التحول الرجعى الذى كان جاريًا فى البلاد كلها ضد عمل المرأة، ومزاياها التى حصلت عليها منذ سنوات طويلة.

كانت العبارات التى يكررها قيادات الجهاز الإدارية على مسامع رئيس الجهاز من قبيل:

- أن العاملات يتركن مكاتبهن باستمرار من أجل إرضاع أطفالهن.
- وأن مطالب الآباء والأمهات تتجاوز إمكانيات الجهاز المالية (وكأنهم يدفعون ذلك من جيوبهم الخاصة)!.

- أو أن الحضانة تسبب مشكلات كثيرة بين القائمين عليها من ناحية والآباء والأمهات من ناحية أخرى، مما يصدع قيادات الجهاز والأمانة العامة.

وقد تفنن فى هذا الدس المستمر أناس من قبيل «عبد الظاهر خفاجى» و«مدحت حسنين» و«سعد كشك» وغيرهم كثير.

وقد حققت عمليات الدس والشحن نتائجها المرجوة، حينما حدث زلزال عام ١٩٩٢، فاستغلها رئيس الجهاز، ليغلق «دار الحضانة» بحجة عدم ضمان سلامة الأطفال. (وثيقة رقم ٣٥)

وكانت المشكلة الثانية الأساسية، هو رغبة العاملين فى استعادة إجازة يوم السبت التى ألغاها رئيس الوزراء «د. عاطف صدقى» عام ١٩٩٥، تحت تأثير مقالة صحفية كتبها الأستاذ «أحمد بهاء الدين»، دون أن يسبقها دراسة أو تحليل.

وكان الجهاز بعد مغادرة الدكتور «حسين رمزى كاظم» ـ لشغل منصب محافظ الشرقية ـ قد مر بمرحلة من عدم التوازن؛ حيث أناب وزير التنمية الإدارية وطباخ السم كله (د. عاطف عبيد)، أقدم رؤساء القطاعات بالجهاز وهو السيد (ع. ن) فى إدارة شئون الجهاز، واستمر الحال هكذا لمدة أحد عشر شهرًا، كانت من أسوأ الفترات التى مرت بهذه المؤسسة الحيوية.

فقد كان الرجل يتسم بكل الصفات السيئة، بما فيها الاستغلال المكثف لوظيفته فى تحقيق مصالحه الخاصة، من حصول على مزايا من بعض المصالح الحكومية مقابل موافقته على مشروعات الموازنة، واستحداث الوظائف (هيئة الأوقاف، هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية وغيرها)، وزاد الأمر أن تحول الرجل إلى محاضر فى كل جداول ساعات التدريب التى ينظمها الجهاز، بحيث تمكن خلال فترة الأحد عشر شهرًا التى قضاها فى وظيفته من الحصول على حوالى ٩٥ ألف جنيه كمكافآت تدريب.

ذهب هذا الرجل بكل ظله الكئيب وتفاهة مسلكه فى أواخر عام ١٩٩٦، وانتظر الجميع حابسين أنفاسهم لمعرفة من سيكون الوزير الجديد.

لم يمضِ سوى ثلاثة أسابيع على إحالة (ع. ن) إلى التقاعد، إلا وجاء رجل النظام القوى وطباخ السم كله، الذى يشغل مقاعد ثلاث وزارات (التنمية الإدارية ـ قطاع الأعمال العام ـ وزير شئون مجلس الوزراء) وفى صحبته رجل أسمر طويل القامة، يرتدى نظارة طبية، تلمح فى نظرات عينيه قدرًا من السذاجة، بقدر ما تحمل درجة من الخبث والمكر، واجتمع «د. عاطف عبيد» برؤساء القطاعات ووكلاء الوزارة بالجهاز، وقدم إليهم الرجل قائلًا:

– أقدم لكم اللواء الدكتور محمود أبو سديرة، الذى سيتولى من الآن مسئولية أعمال رئيس الجهاز بالإنابة لحين صدور القرار (وثيقة رقم ٣٦).

وكان هذا أحد أخطاء الرجل الكبرى.

وبالطبع لم ينطق أحد من الحاضرين للاجتماع بكلمة تعبر عن اعتراض، أو قبول، ولم يسأل أحد منهم عن حقيقة الوضع الوظيفى للرجل القادم فى صحبة «عاطف عبيد».

لم يكن «د. محمود أبو سديرة» سوى موظف فى مكتب وزير التنمية الإدارية، ومركز معلومات مجلس الوزراء، مستفيدًا من نص المادة (١٥) من الدستور التى تمنح مزايا وأفضلية التعيين لمن يسمون «بالمحاربين القدامى»، ولم يكن على دراية أو خبرة سابقة فى مجالات عمل الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، ولا نظم الخدمة المدنية عمومًا، ويعزز من نفوذه لدى «د. عاطف عبيد» كونه الشقيق الأصغر لعضو مجلس الشعب، ووكيل الاتحاد العام لنقابات العمال وعضو قيادى فى الحزب الوطنى الحاكم عن دائرة «طهطا» بسوهاج، السيد «محمد أبو سديرة».

ومن ثم فإن «محمود أبو سديرة» كان فى الترتيب الوظيفى أحدث من كل قيادات الجهاز المركزى، فكيف يتسنى له أن يترأس من هم أقدم منه فى السلك الوظيفى؟

ومن ناحية أخرى، فإن قرار تعيين رئيس للجهاز ـ وهو بدرجة وزير ـ هى من صميم الاختصاصات الدستورية لرئيس الجمهورية وحده دون سواه، ومن ثم فإن تصرف «د. عاطف عبيد» هو بمثابة افتئات على صلاحيات رئيس الجمهورية.

وكان على الرجل ـ محمود أبو سديرة ـ أن يجلس فى مكتب رئيس الجهاز، ليتعرف على طبيعة عمل الجهاز، لحين صدور قرار بترقيته إلى رئيس قطاع أولًا، أو صدور قرار جمهورى بتعيينه رئيسًا للجهاز، فأصبح فريسة سهله لعدد من المحيطين به من قيادات الجهاز القدامى، يلقنوه ليس فقط وظائف الجهاز واختصاصاته، بل أيضًا عداواتهم، ويدسوا عليه خصوماتهم، فسيطروا على عقله ومشاعره، وبهذا سقط فى المحذور.

وكان أكثر القيادات دهاءً وخبثًا فى هذا المجال ثلاثة هم «شهير» و «حسن عبد السلام» و سارق مشروع بنك المعلومات الإدارية الشهير (ح. م. ح)، وجميعهم أصبحوا بوابة أذن الرجل، الذى خلع عليه الموظفون بالجهاز لفظ «الوزير».

والحقيقة، أنه لم يكن لى موقف مسبق، أو عدائى ضد الرجل، وإن كنت قد تحسست عقلى من طريقة الإتيان بالرجل، وإجلاسه قهرًا وغصبًا على كرسى، دون اتباع الإجراءات الدستورية الصحيحة، علاوة على تصريحات الرجل الصحفية التى كانت تذهب إلى هدف «خصخصة» الخدمات الحكومية.

على أية حال، صعدت كغيرى، للتعرف على الرجل، متمنيًا له النجاح، وكان وديًا ومشجعًا، فلم تكن أذنه قد تركت العنان بعدُ لمن يستطيع ركوبها.

عدة أيام قليلة، وصدر قرار من وزير التنمية الإدارية (د. عاطف عبيد) بتعيين الرجل رئيسًا لقطاع الجهاز بالإسكندرية ـ بدرجة وكيل أول وزارة ـ فى خطوة تمهيدية على

ما يبدو لاستصدار قرار جمهورى بتعيينه رئيسًا للجهاز (بدرجة وزير)، وبعدها بدأت آلة الإعلام الحكومية فى تلميع الرجل وتقديمه إلى الرأى العام (مجلة المصور العدد ٣٧٨١ بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٩٧).

ومرة أخرى صعدت إلى مكتبه أهنئه على الترقية الجديدة، وفى الأثناء طالبته بتحديد موعد لاجتماع منفرد به، أو فى حضور اللجنة النقابية من أجل مناقشة المشكلات والقضايا التى تهم الموظفين بالجهاز، خاصة ما تعلق منها بموضوع دار الحضانة.

ويبدو أن الرجل قد فوجئ بالأمر، وتساءل بين نفسه، من هذا الشاب الذى يتحدث معه بمثل هذه الثقة، وقد تبرعت سيدة كانت قد حملت علبة كبيرة من أفخم أنواع الشيكولاته، وصعدت للتهنئة، معبأة المكان برائحة «البرفان» الأنثوى النفاذ الذى اشتهرت به، وبشعرها الأصفر المسدل على كتفيها، وكانت قد سبقتنى بالجلوس إلى الرجل، ويبدو أنها كانت قد مكثت منذ مدة طويلة، فبادرتنا بالقول:

- حضانة أيه يا عبد الخالق !

وكان من الطبيعى أن يميل بأذنيه ليسأل بعض معلميه الجدد، من قدامى العاملين فى الجهاز، فقالوا له:

- ده شاب شيوعى، ويكتب فى الصحف المعارضة وفى الأهرام، وكان رئيس الجهاز السابق يعمله حساب، وقد قبض عليه عدة مرات.

هكذا أعدوا الرجل منذ اللحظة الأولى للصدام والتحدى.

تجنب الرجل اللقاء لعدة أيام، ولكن مع تكرار الطلب بعقد اجتماع، اضطر إلى تحديد موعد لاجتماع بينه و أعضاء اللجنة النقابية الأحد عشر كافة فى مكتبه.

فى صباح ذلك اليوم، ذهبنا جميعًا، نكاد نكون فريقين واضحين داخل اللجنة النقابية (أربعة مقابل سبعة) وبينما كان الأربعة المتضامنون معى، راغبين فى طرح المشكلات، كان السبعة المرتبطين بالإدارة والحزب الوطنى والأمن، يرغبون فى جلسة تعارف ومزايا لأعضاء اللجنة النقابية، مع تأجيل المشكلات إلى وقت آخر.

ومنذ اللحظة الأولى فى الاجتماع ،كان من الواضح أن الرجل قد اتخذ موقفًا معاديًا تمامًا لى شخصيًّا، وتجنب الحديث معى، ثم زاد فبدأ فى التعرض لى بشكل غير مباشر، كأن يتحدث عن العناصر الشيوعية، والقادمين من الدرب الأحمر، وذلك دون مقتضى من سياق الحديث.

ولكنه بعد أقل من عشر دقائق على هذا النهج فى الاجتماع، اكتشف أن من يدير الحوار فعلًا هو أنا، وأن من يطرح القضايا التى تستحق النقاش هو أنا ومن يملك مفاتيح الحلول هو أنا، فاعتدل فى جلسته، واضطر إلى أن يبادلنى الحوار والرأى، وأن يكون أكثر تأدبًا واحترامًا.

كان من الحاضرين لذلك الاجتماع معلموه الجدد، وملقناه السيدان «شهير» و«حسن عبد السلام»، خرج الأعضاء السبعة متصورين أنهم قد كسبوا الرجل لصالحهم، وليس لمصالح العاملين، ولم يتجرأ أحد منهم على عرض مشكلات الموظفين، بينما خرجت أنا وزملائى الثلاثة، ونحن مدركون تمامًا، أننا بصدد معركة كبرى مع هذا الرجل «الودنى» بالمعنى السيئ للكلمة.

عدة أيام أخرى، وبدأت أخطاء الرجل فى الظهور، بدأها أثناء اجتماع عقده مع الموظفين فى بعض إدارات الجهاز بالقاعة الكبرى، فأكد فيه أنه لن يقوم بتعيين أبناء العاملين، فهو يحتاج إلى دم جديد ـ كما يقول ـ ينساب فى شرايين الجهاز، وإذا بهذا الدم الجديد يظهر بعد عدة أيام أخرى، باستقدام عدد من الضباط المتقاعدين، الحاصلين على دورة أو دورتين فى مجال الحاسبات الإلكترونية، فحرر لهم عقودًا

بمكافآت تتراوح بين ثمانية آلاف جنيه، إلى عشرة آلاف جنيه شهريًّا، فى وقت كان متوسط ما يحصل عليه الموظفون بالجهاز لا يزيد عن أربعمائة جنيه.

وزاد على ذلك أن هذا التعيين المؤقت كان تمهيدًا لشغلهم الوظائف القيادية بالجهاز بمجرد خلوها (مديرو عموم، ووكلاء وزارة، ووكلاء أول). ومن ثم تعاظمت ظاهرة الرسوب الوظيفى بين العاملين فى الجهاز لصالح العسكريين.

وزاد الأمر سوءًا، أن السيد «أبو سديرة» بدأ عملية مشبوهة تحت زعم تجميل مبنى الجهاز ـ الذى ظل لسنوات طويلة ومنذ تولى (حسين كاظم) رئاسته من أجمل الأبنية الحكومية وأنظفها ـ وذلك بهدم درجات عشرين دورًا مزدوجًا، والحمامات من أجل استبدالها بالرخام والسيراميك، بما كلف ميزانية الدولة أكثر من خمسة ملايين جنيه، فى ظل دولة تعانى من مديونية داخلية وخارجية تكاد توصلها إلى حافة الإفلاس. ثم يزيد بالتعاقد مع موظفين جدد لطاقم مكتبه، بمبالغ تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه شهريًّا، فى ظل تدنى المرتبات والأجور للعاملين فى الجهاز.

بدأت ملامح سلوك «العزبة» تسود فى الجهاز، وفى أداء الرجل، وتورط أكثر إلى حد الجلوس مباشرة مع المقاول (وهو ضابط سابق بالقوات المسلحة) المسند إليه مسئولية أعمال الهدم والبناء، ليتفاوض معه حول تكاليف أعمال البناء، وهو ما يخالف كل القوانين والأعراف المنظمة لمثل هذا النوع من الأعمال.

وفى الوقت نفسه، كنت قد بدأت حملة توقيعات من جانب العاملات المطالبات بعودة دار الحضانة، وإرسالها إلى الصحف المختلفة (الجمهورية، الأهالى، الوفد)، وكذا إلى مكتب السيدة حرم رئيس الجمهورية باعتبارها المناط بها عمليًّا مسئولية المجلس القومى للأمومة والطفولة، وإلى مكتب رئيس الوزراء المصرى.

قابل «محمود أبو سديرة» كل هذه النداءات الصحفية المتكررة بتجاهل وعدم اهتمام. وفى الوقت نفسه، صدرت تعليمات جديدة بشأن نظام جديد لمنح الحوافز والمكافآت يشدد ويضيق أكثر على العاملين، دون الرجوع إلى اللجنة النقابية أو مناقشة أعضائها؛ مما اضطرنى إلى كتابة بيان، وقع من ستة أعضاء من اللجنة النقابية ـ بينما رفض الخمسة الآخرون ـ وطبعت منه خمسمائة نسخة ووزعتها على جميع العاملين بالجهاز، واتخذ شكل رسالة مفتوحة إلى الرجل (وثيقة رقم ٣٧).

وأدى ذلك إلى اتساع المسافات بيننا، فلجأ الرجل إلى السياسة الاستعمارية التقليدية (فرق تسد)، مستعينًا برئيس اللجنة النقابية الذى كان يوشك على الإحالة إلى التقاعد لبلوغ السن القانونية، مما جعله ضعيفًا إزاء الإدارة، ورغبته فى الحصول على عقد عمل بعد سن التقاعد، حتى يستمر فى ترأس اللجنة النقابية، كما كان الشخص بطبيعته وتاريخه الوظيفى كسكرتير فى مكاتب السادة وكلاء الوزارة، صاحب تركيبة نفسية، تجعل من صاحبها أقرب إلى سلوك الخدم منه إلى صاحب «قرار».

وبالإضافة إلى عناصر الحزب الوطنى وعملاء الإدارة من بين أعضاء اللجنة النقابية، حاز الرجل أغلبية المجلس وضمن صمتهم فى مواجهتنا.

واستمر ضغطى وزملائى الثلاثة على الرجل من أجل استعادة دار الحضانة لأبناء العاملين بالجهاز، فقمنا بتحرير مذكرة موقع عليها من مائتين وخمسين موظفة، وتم رفعها إلى حرم رئيس الجمهورية المسئولة عما يسمى المجلس القومى للطفولة والأمومة، وسط حالة من الحراك داخل الجهاز، ووفود لم تنقطع أبدًا عن زيارتى فى مكتبى من النساء العاملات.

وكان الرد العقيم الذى قامت به الإدارة، أن أعدت مذكرة لتقديمها إلى مكتب حرم رئيس الجمهورية، وإلى الصحف التى نشرت عن الموضوع، تتضمن أكاذيب الإدارة التى استندت إليها فى إلغاء دار الحضانة على إثر زلزال أكتوبر عام ١٩٩٢، ويتحدد

فى نقطة واحدة: أن الزلزال قد أظهر شقوقًا وشروخًا فى مبنى الجهاز، ومن ثم فإن دار الحضانة لم تعد آمنة للأطفال.

فكيف يتسنى لإدارة لها من الحصافة والعقل، أن يكون هذا ردها؟

وإذا كان مبنى الجهاز غير آمن، فكيف تأمن على أرواح أكثر من ألفى موظف وموظفة يعملون يوميًّا فى المبنى ذاته؟

وعلى الفور، عقدنا نحن الأربعة أعضاء اللجنة النقابية المتحملون لتلك المسئولية اجتماعًا موسعًا مع العاملين والعاملات أصحاب المصلحة فى الموضوع، وأبلغناهم بحقيقة الموقف، ورد الإدارة التى يترأسها الآن «محمود أبو سديرة»، وأعلناهم أننا سنقوم برفع الأمر إلى رئيس الوزراء فى صورة برقية من أشخاصنا الأربعة، تخطره فيها بالمخاطر المحيطة بالعاملين من جراء التواجد فى مبنى غير آمن، وأنهم بعد فترة قصيرة سيتولون إرسال برقيات مماثلة، حتى يكون فى هذا ورقة الضغط الكبرى على تلك الإدارة المتعسفة، والحمقاء فى الوقت ذاته، وبارك الحاضرون جميعًا خطواتنا، وخطة عملنا وذهبنا من فورنا إلى مكتب البريد المجاور لمبنى الجهاز بمدينة نصر، وأرسلنا نحن الأربعة تلك البرقية إلى رئيس الوزراء (د. كمال الجنزورى)، طالبين منه التدخل وتشكيل لجان تحقيق، وأشرنا إلى أن معنا المستندات الدالة على ذلك. وهنا بدأت عجلة الحركة تدور فى كل الاتجاهات، فمن ناحية أرسل مكتب حرم رئيس الجمهورية نص الرسالة الموقعة من مائتين وخمسين موظفة فى الجهاز إلى «محمود أبو سديرة» مصحوبة بطلب الرد والتفسير، ومن ناحية أخرى أرسل مكتب رئيس الوزراء إخطارًا إلى حى مدينة نصر مطالبًا إياه بالتحرك فورًا لإرسال لجنة هندسية إلى مبنى الجهاز للتعرف على حقيقة الأمر، وتقدير المخاطر الحقيقية المحيطة بالمبنى والعاملين فيه. (وثيقة رقم ٣٨)

وبدلًا من قيام الرجل «محمود أبو سديرة» بمراجعة الموقف، ولملمة الموضوع، قام على العكس، بالتصعيد فى مواجهتنا فى عناد ملحوظ وأحمق، ومخالفًا مرة أخرى القانون؛ حيث أحالنا نحن الأربعة أعضاء اللجنة النقابية إلى التحقيق لدى عصابة الشئون القانونية بالجهاز، وكانت التهمة هذه المرة هى إرسال برقية كاذبة إلى رئيس الوزراء.

بل وزاد عليها، أن قام بتسريب خبر إلى صحيفة «المساء» تفيد بإحالة أربعة من أعضاء اللجنة النقابية بالجهاز إلى التحقيق بتهمة إرسالهم برقية كاذبة إلى رئيس الوزراء.

وبهذا أصبحت الحرب مفتوحة على كل الجبهات، حتى الساحة الصحفية التى أمتلك فيها القسط الأعظم دون منازع (وثيقة رقم ٣٩).

وعلى الفور شرعت فى كتابة عدة مقالات إلى بعض الصحف المقروءة، إحداها نشرتها فى جريدة الدستور بتاريخ ٢/ ٤/ ١٩٩٧ بعنوان «عاطف عبيد يغتصب سلطات الرئيس»، شرحت فيها كيف أن قرار تعيين الوزراء ـ بمن فيهم رئيس الجهاز المركزى ـ هى من السلطات الممنوحة حصريًّا إلى رئيس الجمهورية، وهى من السلطات التى لا يجوز التفويض فيها طبقًا للمادة (١٤١) من الدستور، ومن ثم فإن تحايل د. عاطف عبيد المتعدد المسئوليات على هذا النص الدستورى، من خلال تعيينه «محمود أبو سديرة» فى وظيفة رئيس قطاع بالجهاز (قرار رئيس الوزراء رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٩٧) متخطيًا بذلك الأقدميات الموجودة بالجهاز، ثم قراره رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٧، بإنابة «د. محمود أبو سديرة» فى سلطات وصلاحيات رئيس الجهاز هو بمثابة التفاف على النص الدستورى، وافتئاتًا على سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء معًا.

ولم أتوقف عند هذا الحد، فنشرت مقالة أخرى تتضمن الفكرة نفسها تقريبًا بصيغ مختلفة، فى جريدة «الأسبوع» بتاريخ ٢٨/ ٤/ ١٩٩٧ تحت عنوان «هل يجوز أن يعين

وزير وزيرًا؟»، وبعدها قامت الدنيا ولم تقعد، إلا بعد طرد «محمود أبو سديرة «من الجهاز نفسه، ولكن كيف؟.

كان الدكتور «كمال الجنزورى» رئيس الوزراء، من الشخصيات التقليدية التى لا تقبل أن يتلاعب بسلطاته وصلاحياته أحد من الوزراء، ويبدو أنه من ناحية أخرى كان يتصارع سرًّا ضد السلطات الواسعة التى استحوذ عليها «د. عاطف عبيد» طوال السنوات الماضية، بتأثير العلاقات الخفية بين الرجل ورجال المال والأعمال، وبعض أبناء رئيس الجمهورية؛ مما حولهما خلال سنوات قليلة إلى ملياردیرات فى عالم المال والأعمال، ومن هنا جاء استياؤه من الموقف، وعرض الأمر على رئيس الجمهورية، وبدأ التحضير من جانبه لشىء ما يقلص صلاحيات هذا الأخطبوط من ناحية، ويقلل من تأثير رجاله فى الإدارة الحكومية من ناحية أخرى (وثيقة رقم ٤٠).

وكانت بلاغاتى ضد تصرفات «محمود أبو سديرة» قد وصلت إلى جهاز الرقابة الإدارية، التى بدأت التحقيق فعلًا، بطلب رئيس الوزراء من رئيس الرقابة الإدارية «اللواء هتلر طنطاوى» إرسال عناصر من الرقابة الإدارية للتعرف على ما يجرى فى الجهاز من عمليات هدم وبناء ومدى الضرورة إلى ذلك.ثم توقفت فجأة بسبب وجود شقيقه «مصطفى أبو سديرة» ـ الذى يشغل منصب وكيل وزارة داخل الرقابة الإدارية فى الهيكل القيادى داخل هذا الجهاز الرقابى الحساس ـ وبالمقابل تحرك «محمود أبو سديرة» بمعاونة ثلاثى الشر المسيطر على «آذنيه»، وتسببوا فى توريطه فى تلك المعركة البائسة، فقاموا بالتحرك على جبهتين، الأولى: هى مخاطبة الاتحاد العام للعمال ـ وشقيقه محمد أبو سديرة وكيل الاتحاد ـ من أجل فصلنا من التنظيم النقابى (وثيقة رقم ٤١)، وهو ما أصبح أكثر سهولة بعد التعديل الفاشى الذى جرى على قانون النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٥ ـ وجرى الدعوة إلى اجتماع على عجل من جانب عصابة السبعة فى اللجنة النقابية يوم ٢/ ٤/ ١٩٩٧،

لمناقشة ما نشر فى جريدة الدستور، وليس لمناقشة مشاكل الموظفين، والموقف المتعسف من جانب قيادة الجهاز الجديدة، وفى الوقت نفسه اتصل «محمود أبو سديرة» بشقيقه فى الاتحاد العام لنقابات العمال، لترتيب إجراءات فصلنا بواسطة النقابة العامة للخدمات الإدارية والاجتماعية التى لا يسمع عنها أحد شيئًا، وقد حوكم رئيس تلك النقابة بعد ذلك بسنوات بتهم التربح والفساد أثناء رئاسته لتلك النقابة العامة، والاتحاد التعاونى الاستهلاكى الذى كان يترأسه الشخص نفسه المسمى «أحمد عبد الظاهر».

وفى الوقت ذاته، قامت عصابة السبعة، بنشر بيان باسم اللجنة النقابية، دون توقيع، يدين مقالاتى ويهاجمنى شخصيًّا دون ذكر اسمى، وقاموا بتوزيعه على الموظفين، وبحثوا عن وسيلة لنشره فى بعض الصحف دون جدوى. (وثيقة رقم ٤٢).

ولم يكتفِ «محمود أبو سديرة» بذلك، بل إنه ـ وتحت نصيحة بعض معاونيه وموجهيه الجدد فى الجهاز، أو ثلاثى الشر ـ قام بإحالتنا نحن الأربعة (نائب رئيس اللجنة النقابية، وناصر زكى، وعمر، وأنا) إلى النيابة الإدارية التى كان يرأسها ـ المستشار صبرى البيلى ـ الذى كان ضيفًا دائمًا على جداول الدورات التدريبية التى يشرف عليها وينظمها الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، فقام بالاتصال بالرجل، وقدم له رؤيته فى هذا النزاع، وصورنا لديه بأننا مجموعة من الشيوعيين يسببون إرباكًا وإزعاجًا لرئيس الجهاز.

ومنذ ذلك الوقت أدركت بشكل قاطع طبيعة هيئة النيابة الإدارية تلك.

يومها جرت وقائع أغرب تحقيق قانونى. كان الاتهام الذى وجه إلينا هو إرسال برقية إلى رئيس الوزراء، تتضمن معلومات كاذبة.

ولم يكن ذلك صحيحًا على الإطلاق، فحق مخاطبة السلطات العامة، حق منصوص عليه دستوريًّا فى المادة (٦٣) من الدستور، ومن ناحية أخرى، فإن من أرسل البرقية

هم أربعة أفراد ذوو حيثية تمثيلية باعتبارهم أعضاء اللجنة النقابية للعاملين بالجهاز، وأخيرًا فإن المعلومات التى استندنا إليها كانت من واقع مذكرة رسمية صادرة عن الأمانة العامة للجهاز تتضمن كل ما يتعلق بوجود شروخ فى مبنى الجهاز وخطورته على الأطفال فى دار الحضانة.

كانت القضية برمتها مفبركة، قصد بها إرهابنا وجعلنا بمثابة رأس الذئب الطائر. وتحت توصية «محمود أبو سديرة» واستجابة «المستشار صبرى البيلى» جرت وقائعها بصورة مضحكة، وهو ما اكتشفته المحكمة التأديبية العليا التى أحلنا إليها، وكان يترأسها المستشار «سيد نوفل» الذى حكم بعد نظر الدعوى بالبراءة، بل وجاءت حيثيات الحكم بمثابة تأنيب وتوبيخ للجهاز وقياداته. (وثيقة رقم ٤٣).

ومن ناحيتى وزملائى، بدأنا فى وضع ما يشبه عريضة «اتهام» ضد السيد «محمود أبو سديرة» تضمنت جميع مخالفاته وتجاوزاته القانونية والإدارية، وجرى رفعها إلى المحامى العام لنيابات شرق القاهرة، ورئيس النيابة الإدارية لقطاع التعليم (لوجود هيئة الأبنية التعليمية كوسيط مقاولات) وإلى الرقابة الإدارية، وإلى نيابة الأموال العامة، وإلى الصحف ووسائل الإعلام.

وفجأة دخل على الخط، قائد الحرس الشخصى للدكتور «محمد زكى أبو عامر» وزير التنمية الإدارية الجديد، فقد جاء موفدًا من الوزير للتعرف على ما يجرى فى الجهاز، وكان مدخله هو الأستاذ «جلال فضل» نائب رئيس اللجنة النقابية، والمناصر لى، فقدمنا إليه نسخة من المذكرة، تتضمن مخالفات السيد «محمود أبو سديرة» كافة وموجهة إلى السيد الوزير، وكان ذلك فى أوائل صيف عام ١٩٩٧.

كان كل منا ـ أبو سديرة وأنا ـ يسابق الزمن للتخلص من الآخر، فلم يعد هناك مجال للحلول الوسط، وقد تملكت الرجل حالة من العناد الأحمق، وبالمقابل تملكتنى قوة هائلة على الصمود، خاصة بعد أن لجأ بعض معاونيه إلى الأساليب القذرة، من

قبيل استدعاء بعض السيدات الواردة أسمائهن فى الشكوى المرفوعة إلى حرم رئيس الجمهورية، والضغط عليهن، لكى يتبرأن من الموضوع برمته، وربما منى شخصيًّا.

وسرت همسات وشائعات بين الموظفين بتجنب «عبد الخالق فاروق» لأنه «واقع» مع الوزير.

ولم يعد الموقف هو الدفاع عن مصالح موظفين باعوا مصالحهم، وباعونى عند أقرب منحنى.

وفى الوقت الذى كانت النقابة العامة بتشكيلها الشاذ والمشبوه (حيث أحيل رئيس تلك النقابة العامة «أحمد عبد الظاهر» إلى محكمة الجنايات فى تهم اختلاسات بالاتحاد التعاونى الاستهلاكى الذى كان يتولى رئاسته منذ سنوات إلى جانب عمله النقابى) تقرر فصلى وبقية زملائى الثلاثة من عضوية اللجنة النقابية بتاريخ ١/ ٤/ ١٩٩٨، بتواطؤ من وكيل الاتحاد العام لنقابات العمال «محمد أبو سديرة».

كان هناك قرار جمهورى يجرى إعداده على مهل بإسناد اختصاصات رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة إلى وزير التنمية الإدارية الجديد «د. محمد زكى أبو عامر» بتاريخ ٣١ يوليو ١٩٩٧ (قرار جمهورى رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٩٧) فأسقط فى يدى «محمود أبو سديرة»، وأدرك أنه ليس له مكان فى الجهاز، ولكن كيف له الآن، وقد تصرف طوال العام المنصرم كرئيس للجهاز، أن يعامل كمجرد وكيل أول وزارة، تحت رئاسة وزير التنمية الإدارية؟ (وثيقة رقم ٤٤).

أما النيابة الإدارية ـ المشكوك فى أمانة بعض العاملين فيها ـ فقد أحالتنى وزملائى الثلاثة إلى المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا برئاسة المستشار «سيد نوفل» (فى الدعوى رقم (٥٢) لسنة ٣٩ ق) وحضرها الأستاذ «نبيل الهلالى» مدافعًا عنى وزملائى، وانتهت بالحكم بالبراءة.

وكان من الطبيعى بعد فصلى من اللجنة النقابية، وتجميد زملائى الثلاثة الآخرين، أن أخاطب العاملين بالجهاز باعتبارهم أعضاء الجمعية العمومية، وأصحاب المصلحة الحقيقية فى تلك القضية، فشرحت فيها ما جرى، وعاهدتهم على الاستمرار فى الدفاع عن مصالحهم.

ولكن شيئًا داخلى كان قد تغير، وكانت قناعاتى بجدارة الموظفين بهذا الدفاع قد تبدلت.

كانت تجربتى على مدى خمسة عشر عامًا فى أوساطهم قد أوصلتنى لمعانٍ جديدة ومختلفة عن تلك النظرة الرومانسية الثورية.

كنت أوشك على الإقلاع بسفينتى إلى حيث عالمى الفكرى، الذى برعت فيه فى السنوات اللاحقة، حينما اختليت بنفسى وبقلمى، فقدمت إضافات لا شك أعمق وأكثر بقاءً ورسوخًا، من تلك الصرخات فى التيه الوظيفى.

نعم .. كنت أستعد لمرحلة جديدة تمامًا من حياتى، أنتجت فيها خلال عشر سنوات ما يزيد عن ثلاثين كتابًا جديدًا.

وهو ما يستحق التأمل والتفكير.

□ □ □